استثمار وتنمية الأوقاف الإسلامية بالقدس الشريف

إعداد

د. هشام دفتردار

(الجياد للإستشارات)

مملكة البحرين

ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي لأوقاف القدس الذي سيعقد في اسطنبول – تركيا في الفترة 8 – 9 مايو 2017

استثمار وتنمية الأوقاف الفلسطينية

لمحة تاريخية موجزة عن الأوقاف بالقدس الشريف

تحظي مدينة القدس الشريف بمكانة خاصة عند المسلمين بسبب ما جرى فيها من أحداث على الصعيد الديني والتاريخي والجغرافي. فهي أرض الإسراء والمعراج وموقع المسجد الأقصى أول قبلة للمسلمين والصخرة المشرفة التي عرج منها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهي الأرض التي وصفها القرآن الكريم بالمباركة لقوله تعالى ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آَيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ الإسراء . 1.

وفي عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه انتصر المسلمون في فلسطين وتم تحرير المدينة المقدسة من الرومان في عام 15 هـ /636م فكان الفتح العمري التدشين الرسمي للوقف بفلسطين حيث أمر الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بوقفها للمسلمين كافة وأن لاتقسم كغنائم حرب على الغانمين وبذلك شكلت أرض القدس وما حولها وقفاً للمسلمين والزائرين والحجاج من الديانات الأخرى.[1]

ومنذ الفتح الإسلامي لفلسطين استمر الاهتمام بالأوقاف حيث انتشرت في مناطق كثيرة وخاصة في محيط المسجد الأقصى وقبة الصخرة والحرم الإبراهيمي وشملت المساجد والمدارس والمكتبات والمستشفيات والخانات، ولعبت دوراً هاماً في الحياة الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ففي العصر الأموي اهتم الخلفاء الأمويون بالأوقاف بشكل كبير وحظيت في عهدهم بالمزيد من الأراضي والمنشآت وكانوا أول من أقام للأوقاف ديواناً خاصاً ومستقلاً عن دواوين الدولة. وبانتقال الخلافة إلى العباسيين في سنة 132هـ/750م استمر الاهتمام بالأوقاف في فلسطين وظهر ذلك من خلال إعادة بناء ما تهدم منها بفعل الزلزال الذي ضربها سنة 130هـ /748م. وفي العهد الفاطمي، أولى الخلفاء الفاطميون اهتماماً

[1]د. سامي محمد الصلاحات، مستشار المعهد الدولي للوقف الإسلامي "الأوقاف الإسلامية في فلسطين:.

خاصاً بالأوقاف حيث أنشئوا المدارس والمستشفيات كما أعادوا بناء المسجد الأقصى سنة 426هـ/ 1030م ثم تجديده سنة 458هـ/ 1066م. وفي العهد الأيوبي وبعد تحرير القدس من الفرنجة (الصليبيين) بعد معركة حطين في سنة 583هـ/ 1187م على يد صلاح الدين عمل السلاطين الأيوبيين على إعادة الطابع الإسلامي للمدينة وأقاموا الكثير من الأبنية والقباب والمآذن والقناطر كما أسسوا العديد من المستشفيات والمدارس وأوقفوا لها. وفي العهد المملوكي الذي دام أكثر من 260 سنة، شهدت فلسطين نهضة دينية وعلمية وكثرت الأوقاف التي خصصت لها وأصبحت القدس أحد المراكز الثقافية والعلمية المهمة في البلاد الإسلامية. وفي العهد العثماني (1517م – 1924م) أولى العثمانيون عناية خاصة بالقدس وقاموا بترميم المسجد الأقصى وقبة الصخرة، وأضافوا أوقافاً خيرية كثيرة امتدت إلى مناطق مختلفة في فلسطين وخصصوا لها أوقافاً عديدة للإنفاق عليها.

وخلال فترة الانتداب البريطاني (1918 – 1948) كانت مساحة أراضي الوقف الخيري تصل إلى 680 ألف دونمًا تمثل 6.25% من مساحة البلاد[2]. وقد تمكن المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى الذي تم تشكيله عام 1921م من تنظيم الأوقاف وإدارتها وبذل جهوداً كبيرة للحفاظ عليها وتوسيع رقعتها وتوثيقها. غير أن حكومة الانتداب عملت على تعزيز وجود اليهود ونفوذهم في فلسطين، ووضعت يدها على قسم كبير من الأملاك الوقفية واستطاعت أن تفكك تنظيم الأوقاف بإلغاء المجلس الإسلامي الأعلى وإغلاق مكاتب تسجيل الأراضي. وشاركت الحركة الصهيونية حكومة الانتداب البريطاني بالتعدي والاستيلاء على ممتلكات الأوقاف بحجة أنها أراضي محلولة[3].

[2] دراسات منهجية في القضية الفلسطينية ...www.foraqsa.com/library/ppt/Derasat_D
[3] راضي أحمد ديب فشافشة – "أوقاف قضاء حيفا خلال فترة الانتداب البريطاني- 1922-1948م (دراسة وثائقية)" أطروحة ماجستير ص 62 -

الأوقاف تحت الإحتلال الصيهوني

إن قيام دولة إسرائيل في عام 1948 كان سبباً في ضياع الكثير من الأوقاف الإسلامية. وكانت نقطة البدء رفض الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بسلطة المحاكم الشرعية على إدارة الأوقاف وقامت بمصادرة وإتلاف السجلات والوثائق[4] وإلغاء البنية القانونية لنظام الوقف حيث أصبحت أملاك الوقف حبساً على حكم الحكومة الإسرائيلية بدلاً عن كونها "حبساً على حكم ملك الله" كما عرفها جمهور الفقهاء؛ فاستولت على معظم أراضي الوقف بموجب قانون أملاك الغائبين[5] الذي سنته خصيصا لغرض الاستيلاء على ممتلكات الأوقاف، وبحجة أن الجهة المالكة وهي المجلس الإسلامي الأعلى قد انتهى وجوده، وبذلك فإن ليس لهذه العقارات مالك شرعي. فأغلقت الكثير من المساجد وأماكن العبادة وقامت بتغيير طابعها الإسلامي وانتهاك حرماتها باستعمالها لأغراض مسيئة ومهينة كحظائر للماشية أو حانات وملاهي ليلية كما تم تحويل بعض المساجد إلى أماكن عبادة لليهود وضمها للتراث اليهودي كما حاولت الاستيلاء على المصلى المرواني في المسجد الأقصى لبناء هيكلهم المزعوم ، إضافة إلى مصادرة أموال وموارد الأوقاف بشكل سافر وممنهج.

وبعد مرور أكثر من خمسة وتسعين عاماً على قيام إسرائيل تعتبر حكومة الإحتلال أن الأوقاف أصبحت موضوعاً تخطاه الزمن حيث صادرت 90 % من أراضي وقف 48[6] وما زالت تغتصب ما تبقى من هذه الأوقاف وتصادر إيراداتها وتتكتم على المعلومات المتعلقة بها. وما زال الصراع مستمراً بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية حول عدد كبير من الأوقاف داخل أراضي 48، ولا تزال إسرائيل مصرة

---

[4] أحتوت المحاكم الشرعية في القدس والمدن الفلسطينية الأخرى أثناء الحكم العثماني على سجلات ووثائق وقفية يعود أقدمها إلى القرن السادس عشر.(The Handbook of Palestine [London 1930] 217)

[5]أصدرت الحكومة الإسرائيلية قانون "أملاك الغائبين" في سنة 1950م وبموجب هذا القانون استولت على القسم الأكبر من الأوقاف، كما نزعت ملكية الكثير من الفلسطينيين لأراضيهم،وفي سنة 1965, سنّت الحكومة الإسرائيلية "قانون لجان الأمناء" كتعديل لقانون الغائبين وقررت بموجب هذا القانون، تعيين "لجان أمناء" في حيفا، يافا، عكا، اللد، والرملة. وقد منح القانون الإسرائيلي لهذه اللجان، "الحق: في إجراء الصفقات على أراضي الأوقاف وتصفيتها وتجييرها لصالح المؤسسات الحكومية المختلفة.

[6] جريدة الثورة 2010/5/21 (مؤسسة الوحدة للصحافة والنشر والطباعة)http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?

على رفضها أن تعيد للمسلمين أوقافهم المسلوبة لإدراكها بدور الأوقاف في تطوير المجتمع الإسلامي وفي حفظ الهوية الإسلامية وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني وتمسكه بأرضه.

الوضع الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين المحتلة

يواجه الاقتصاد الفلسطيني الكثير من المصاعب والمعوقات التي تحول دون نموه وتؤثر سلباً على مستوى المعيشة نتيجة للحصار الاقتصادي وتدمير البنية التحتية وسياسة التمييز العنصري الذي يتعرض لها الشعب الفلسطيني سواء كان ذلك في حجب الموارد أو مصادرة الأراضي وهدم البيوت وإهمال المؤسسات التعليمية والمرافق الصحية وتدمير المؤسسات والمصانع وجرف المزارع واقتلاع الأشجار، مما ألحق أضراراً بالغة وشديدة الأثر على الوضع الاجتماعي والاقتصادي.[7]

ونتيجة لهذه الظروف القاسية فإن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية حيث تتلقى السلطة الفلسطينية من الدول العربية والغربية المساعدات المالية والعينية التي غالباً تأتي مشروطة لحث السلطة الفلسطينية على اتخاذ مواقف ومسارات تخدم مصالح وسياسات الدول المانحة. هذا بالإضافة إلى الأموال التي تجمعها المؤسسات الخيرية الفلسطينية من مصادر العطاء الخيري المتمثلة بتبرعات فلسطيني الداخل، وفلسطيني الشتات ومواطني عرب إسرائيل والعطاء العربي الإسلامي، رغم القيود على التحويلات المالية والمعاملات البنكية إلى المناطق الفلسطينية، بسبب ما يطلق عليه "الحرب على الإرهاب". كما أن نسبة كبيرة من المساعدات الغربية كانت على شكل قروض مستردة رغم أن إمكانية سدادها شبه مستحيلة الذي زاد من حجم الضغوط الدولية على السلطة الفلسطينية من أجل تقديم تنازلات سياسية في مقابل إعفاء السلطة من هذه الديون.

[7]دمبر، مايكل "سياسات إسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1992) ص 60-75

وتشير بيانات سلطة النقد الفلسطينية أن مجموع تامنح والمساعدات التي تتلقاها السلطة الفلسطينية تمثل حوالي 30% من الناتج المحلي وقد بلغت منذ العام 2000م وحتى 2013م حوالي 13,9 مليار دولار، وأن هذه المساعدات شهدت تقلصاً واضحاً في السنوات الأخيرة، فقد بلغ حجم العجز في الميزانية 1,7 مليار دولار في عام 2013 بسبب حجز إسرائيل حق السلطة الفلسطينية من الضرائب والرسوم بالرغم من المساعدات التي تلقتها السلطة.

وبالرغم من المعاناة الشديدة وفي ظل الإجراءات التعسفية الإسرائيلية أثبت الشعب الفلسطيني كفاءة وقدرة على التكيف مع الظروف المحيطة حيث أدت خبرته المكتسبة إلى مرونة عالية في التعامل مع المتغيرات والعوائق كما رفعت منسوب الوعي بمؤسسة الوقف كرافد أساسي لبناء **الاقتصاد الفلسطيني** وتنميته. وقد أشار تقرير لسلطة النقد الفلسطينية أن النمو الإقتصادي يتوقع أن يصل إلى نسبة 3,1 % خلال العام 2017 في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وهذا بالرغم من صعوبة دخول المستثمرين ألى الضفة والقطاع والإجراءات المعقدة لاستيراد المواد الخام الضرورية للقطاع الصناعي من جراء تصنيف أكثرها بأنها ذات استخدام مزدوج – أي مدني وعسكري. ومع ذلك فإن استمرار الاحتلال سيبقي عملية التنمية الاقتصادية المتوازنة والمستدامة أمراً مستبعداً وستظل المساعدات المالية الخارجية القوام الرئيسي للاقتصاد الفلسطيني.[8]

---

[8] البنك الدولي، التقرير الاقتصادي للجنة المختصة بعنوان "دعائم الدولة الفلسطينية المستقبلية : النمو المستدام والمؤسسات" 2010/9/21 ص 7 – 8

أهمية الأوقاف في القدس الشريف

إن موضوع الأرض ولاسيما الأراضي الوقفية في القدس الشريف على جانب كبير من الأهمية والحساسية لما لها من مكانة تاريخية وثقافية ودينية حيث لا تزال تستقطب السياح والحجاج من جميع الأقطار. وكانت فلسطين من أكثر البلاد أوقافاً حيث شملت الأوقاف فيها مختلف أنواع الوقف الخيري وكانت على مدى قرون تقدم من الخدمات ما يفوق الذي تقدمه الدولة في العصر الحاضر في كثير من المرافق الاجتماعية والاقتصادية. وبفعل قانون أملاك الغائبين لم يبق للمسلمين من أوقافهم إلا بعض المساجد والمقابر والعقارات الوقفية البسيطة. وما تقوم به إسرائيل يومياً من المساس بالأوقاف الإسلامية وانتهاك حرماتها إضافة إلى هدم البيوت وتهويد الأرض، فقدت فلسطين عنصراً هاماً من الثروة الوطنية حتى أصبحت الأوقاف نفسها عالة على ميزانية السلطة الفلسطينية.

وللحفاظ على ما بقي من الأوقاف الإسلامية وانتشال ما اغتصب منها وإعادة ما كانت عليه مؤسسة الوقف في فلسطين قبل الاحتلال، لا بد من العمل الجماعي الجاد والدؤوب. فالأوقاف الإسلامية في فلسطين، وخاصة الأوقاف الدينية والمقدسة في مدينة القدس، ليست قضية فلسطينية وحسب، بل هي قضية المسلمين جميعاً. والأمة الإسلامية أفراداً وجماعات ومؤسسات مطالبة بل وقادرة على تلبية الأوقاف ورفدها بالمال والجديد من الأصول لتستعيد مكانتها المعهودة كعنصر فاعل في البناء التنموي وحفظ الهوية العربية الإسلامية لأرض فلسطين. وهذا جهد يتطلب ميزانيات ضخمة سواء لدعم الجانب القانوني من دعاوى وقضايا لرفعها أمام المحاكم الإسرائيلية لتحرير ما يمكن استخلاصه وإعادة الأثر الديني والتاريخي لهذه الأوقاف ولحمايتها وتنميتها وتحديثها وتطويرها بما يتناسب مع أهمية موقعها وبما يحاكي احتياجات الحاضر ويواجه تحديات المستقبل.

العوائق والتحديات التي تواجه قطاع الأوقاف في فلسطين

واجهت الأوقاف الإسلامية تحديات كبيرة على مر العصور نتيجة للفساد الإداري الذي أحاط بنظام تطبيق الوقف تسبب في ضياع وخراب وتضاؤل منافع و غلال الكثير من الأوقاف. غير أن التحدي الأكبر لأوقاف فلسطين كان بسبب تناوب الغزاة من الإفرنجة إلى الانتداب البريطاني وصولاً إلى الإحتلال الإسرائيلي الذي لا تزال ترزح تحت وطأته[9]. وتشير الدراسات والتقارير المختلفة إلى ممارسات واساليب من التعدي الإسرائيلي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الأوقاف والمقدسات. ولا تزال الأوقاف الإسلامية في فلسطين تواجه من التحديات والعوائق والقيود للسيطرة على ما بقي من الأراضي والعقارات الوقفية. ومن هذه التحديات: مصادرة الأراضي وهدم الكثير من معالم الأوقاف والمقدسات الإسلامية وطمس معالمها وتغيير ملامحها ليصعب التعرف عليها، وبناء الأسوار وعزل المواقع الوقفية عن المدن والقرى والمجمعات السكنية ليصعب الوصول إليها، إضافة إلى المضايقات الكثيرة من قبل المستوطنين اليهود الذين تقع بعض مواقع الأوقاف و المقدسات قريبة منهم، ومنعهم الدخول أو الوصول إليها.

ورغم هذه الصعوبات وإجراءات التضييق على الجمعيات الوقفية والخيرية – بذريعة أنها ترعى الإرهاب، بالرغم من عدم ثبوت تلك الدعاوى- استطاع عدد من هذه الجمعيات من إنجاز الكثير لمسح الممتلكات الوقفية والحصول على الوثائق والبيانات التي تثبت الهوية العربية الإسلامية لأراضي الأوقاف. وقد تبين أن هناك عقارات وقفية سيطرت عليها إسرائيل يمكن تحريرها في هذه الفترة التي تشهد فيها إسرائيل خصخصة على نطاق واسع، وخطة حكومية لبيع عقارات بالمزاد طلباً للسيولة التي تحتاجها في ظل الأزمة المالية والمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها. إلا أن الحمل أثقل بكثير من قدرة هذه

---

[9] ياسر الحوراني، البناء المؤسسي للوقف في بلدان الهلال الخصيب، ص :٥٦٥- ٥٦٦ ،)مستل من نظام الوقف

الجمعيات المحدودة الدخل أن تتحملها بإمكاناتها التي تكاد تكون معدومة إلا من الدعم القليل والمحدود.

إستراتيجية استثمار أموال الأوقاف الفلسطينية

إن الوضع الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين يستوجب الاستخدام الكفء للموارد المحدودة المتوفرة والممكنة. ومن أهم هذه الموارد، الأوقاف بأنواعها ومن ضمنها المواقع المقدسة والأراضي والمباني والمزارع. أما استثمار الأصول الوقفية فهو مطلب شرعي قبل أن يكون ضرورة اقتصادية. فالوقف بحد ذاته يعتبر استثماراً روحياً ومادياً في آن معاً، والمال الموقوف يتحول بمجرد وقفه إلى مال للاستثمار وما حبست هذه الأوقاف إلا من أجل استغلالها لتحقيق الغاية التي من أجلها كان الحبس[10]. فأموال الأوقاف هي من أهم مصادر الدخل المستدام ومن دعائم الإقتصاد في الدولة. وبذلك فإن تعطيل هذه المنافع يحول دون تحقيق أغراض الوقف، إضافة إلى إضاعة العين والعائد معاً.

وحيث أن موضوع الأوقاف يعتبر من الملفات الساخنة بالنسبة لإسرائيل، فهناك حاجة ماسة لتفكير استراتيجي لخدمة هذا الملف يحظى بإجماع وتصميم شركاء التنمية الفلسطينية: الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وأية نهضة حقيقية للعمل الوقفي في فلسطين مرهونة بانتهاج إستراتيجية واضحة تعيد ثقة المجتمع بهذا النظام وتبرز دور الأوقاف في جهود إعمار الدولة الفلسطينية. فإذا اعتمدت هذه الإستراتيجية وعادت الثقة بمؤسسة الوقف، استطاع قطاع الأوقاف أن يسترد استقلاليته من حيث التمويل والإدارة وأن يقوم بتنفيذ مشروعات استثمارية تحقق الخدمات الاجتماعية للفلسطينيين، وأن يدر

[10] كانت كلمة "الحبس" تطلق على الوقف في صدر الإسلام أخذاً من الحديث الشريف (إن شئت حبست أصلها وتصدقت بثمرها) وفي المغرب لا تزال تطلق على الأوقاف لفظتي " الأحباس" و"الحبوس" .

دخلا يسهم في التحرر من أسر المعونات والمنح الأجنبية، وأن يعيد للأوقاف مكانتها في النسيج الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

العناصر الرئيسية للإستراتيجية

تقسم عناصر إستراتيجية استثمار وتثمير ممتلكات الأوقاف الفلسطينية من المنظور الزمني إلي ثلاثة مراحل:

1- إستراتيجية المحافظة على الأوقاف المتحررة وحمايتها وصيانتها فيما يتعلق بالمدى القصير،
2- إستراتيجية تطوير وتثمير وتحسين استغلال الأوقاف الاستثمارية العقارية والزراعية على المدى المتوسط، وأخيراً
3- إستراتيجية استرداد الأوقاف المغتصبة وإعادة تأهيلها وتنميتها في المدى الطويل.

وهذه الاستراتيجيات تقتضي تضافر الجهود الرسمية والأهلية وكذا الخارجية لتفعيلها وتحقيق نتائجها وآثارها المرجوة في التنمية والاستقرار. وتقوم إستراتيجية استثمار أوقاف فلسطين على ثلاث مجالات عمل على النحو التالي:

أولاً – تهيئة المناخ المساعد:

إن تهيئة المناخ المساعد والمطمئن للمستثمرين والممولين في قطاع الأوقاف في فلسطين، من أهم عناصر تطوير وتنمية الأوقاف وأشدها تعقيداً لما يكتنفها من تفاعل واحتكاك مع حكومة الاحتلال. فإن المستثمر في هذا القطاع يصطدم بعراقيل كبيرة تتعلق بالقوانين والتشريعات واستقطاب التمويل وتوفير المواد اللازمة والكوادر المؤهلة ومتابعة التنفيذ إضافة إلى المعوقات البيروقراطية والممارسات التعسفية. وعلى ضوء هذا الواقع تتمحور هذه الاستراتيجية في المرتكزات الرئيسية الآتية:

1. إحياء سنة الوقف الخيري والتعريف بالوقف كقطاع اقتصادي واجتماعي وبدوره الهام في التنمية البشرية.
2. العمل المستمر من خلال كافة وسائل الإعلام والتوجيه والتبليغ وخطب المساجد على ابقاء فلسطين ومقدساتها وأوقافها حية في نفوس المسلمين وبيان ما تتعرض له من أخطار وما تواجهه من تحديات.
3. حشد القوى الفكرية والقانونية العالمية المؤثرة وتنظيم فعاليات عالمية مساندة للقضية الفلسطينية لمواجهة انتهاك السلطات الصهيونية للمسجد الأقصى والمقدسات والأوقاف وتعمل على ملاحقة المعتدين قانونياً ودولياً.
4. مراجعة شاملة لكافة القوانين المنظمة والإشرافية - كالتراخيص وحرية نقل الأموال – والعمل على تطويرها وتكييفها مع الواقع المتغير، وبشكل يحقق استقراراً حقيقياً في ظل قواعد محايدة وشفافة وواضحة ووضع معايير وسياسات مبنية على أفضل ممارسات الحوكمة.
5. مسح وتحليل لقطاع الأوقاف وإعداد دليل المعلومات عن القطاع وفرص الاستثمار المتاحة والسياسات المساعدة والضمانات التي تطمئن المستثمرين وتشجعهم.
6. إقامة علاقات ملائمة وتواصل مع السلطات الحكومية ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأطراف العاملة الأخرى وضمان التنسيق وتبادل المعلومات معهم على نحو ملائم، وتوظيف العلاقات السياسية والجهود الدبلوماسية لخدمة مصالح الوقف الخيري.

ثانياً – حشد الإمكانيات وتعزيز القدرات

إن قطاع الأوقاف في فلسطين مكبل بإمكانياته المحدودة الضئيلة، وهذا التكبيل يعني أن آلية الوقف محكومة بالعطل والعجز ما لم يتم العمل على تعزيز قدرات القطاع وإمكانياته. فالمشكلة لا تعود فقط إلى الافتقار إلى المال أو التقنيات الحديثة، فثمة الكثير من الإشكاليات والقضايا التي تعكس ضعف الأداء وتقف بوجه الاستثمار لعل من أبرزها ضعف العمل المؤسسي والوضعية الأمنية ومحدودية الموارد. ولمعالجة هذا الوضع ولتعزيز القدرات الذاتية لقطاع الأوقاف يجب إعداد إستراتيجية العمل من خلال مجموعة من المقومات وفي مقدمتها:

1. تحديد مواطن القوة والعمل على تعزيزها – وأهمها حيوية قطاع الأوقاف وبعده الديني المتميز بالعطاء، وبعده الاستراتيجي ذي الرؤية المستقبلية المنبثقة من شرط (حبس الأصل وتسبيل الثمرة) والتي يمكن من خلالها استباق الأزمات وحلها، إضافة إلى ما تزخر به مدينة القدس الشريف من مقدسات وأصول تراثية ومواقع متميزة تهوي إليها أفئدة المسلمين.
2. تحسس نقاط الضعف والعمل على معالجتها، والمخاطر والعمل على تخفيفها وإدارتها، والتهديدات والعمل على مواجهتها وإزالتها.
3. تعزيز وتوظيف الشراكات الإستراتيجية مع وزارات وهيئات الأوقاف في الدول الإسلامية والمنظمات غير الحكومية في فلسطين وخارجها والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة والجاليات والتجمعات الفلسطينية العاملة في الدول الغربية والإسلامية.
4. تنسيق الجهود وفق أولويات تتعلق بالموارد المالية والبشرية المتاحة وتتفق مع احتياجات المجتمع المقدسي كي لا تتضارب المصالح الخاصة والأجندات المستقلة للجهات المانحة والداعمة أو لأهداف سياسية.
5. إنشاء وقفيات في فلسطين وفي البلاد العربية والإسلامية يخصص ريعها كمصدر دخل دائم ومستقر للإنفاق على المسجد الأقصى والمقدسات وجهات البر المتعددة.
6. تقييم الاحتياجات وبناء القدرات لضمان الحصول على الخبرات الفنية المناسبة.

7. توفير الضمانات والتأمين للمستثمرين والممولين على المخاطر السياسية والحالات الطارئة والمحتملة، وخاصة أن تقييم البنوك للأوقاف على أنه قطاع يتسم بمخاطر عالية.

ثالثاً – تعبئة الموارد المالية لتطوير تثمير الأصول الوقفية

إن الوقف في أصله ومضمونه وحقيقته الاقتصادية ثروة استثمارية وإنتاجية متزايدة تنظر بعين الاعتبار للأجيال القادمة، نابعاً من مبدأ خلافة الإنسان على الأرض ومسئوليته تجاه ما يستخلف عليه. واستثمار ممتلكات الأوقاف هي والوسيلة المثلى لتعظيم وتنمية وتنويع واستدامة العوائد. وأصول الأوقاف الاستثمارية متنوعة بتنوع قطاعات الاقتصاد، فهناك الأوقاف العقارية والزراعية والصناعية والتجارية والخدمية إلى جانب الأصول النقدية والسائلة، والتي بمجملها تشكل ما بات يعرف بالقطاع الثالث في الاقتصاد لما يوفره من فرص العمل وتوليد الناتج المحلي من السلع والخدمات. وبذلك فإن تنمية وتطوير الممتلكات الوقفية هي عملية استثمارية تجارية لا بد من تقييمها على أسس اقتصادية ومعطيات سوقية تنافسية. وهذا التقييم يتفق مع أحكام الشريعة السمحاء الحريصة على حفظ قيمة وحقوق الوقف، حيث أوجبت أن يتم التعامل مع الوقف بالمثل الحر، بمعنى أن يكون بالقيمة السوقية السائدة.[11]

ولاستقطاب المستثمرين والممولين والمانحين لمشروعات الأوقاف من داخل فلسطين وخارجها، يتم تركيز العمل في المجالات التالية :

1. الترويج لقطاع الأوقاف الفلسطينية وما تزخر به من فرص استثمارية مجزية.
2. التسهيلات والدعم والضمانات الذي تقدمها الأوقاف والسلطة الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي وسطوته.

[11] د. أنس الزرقا "الوسائل الحديثة لتمويل واستثمار المشروعات الوقفية" إدارة وتثمير ممتلكات الأوقاف المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب / البنك الإسلامي للتنمية وقائع ندوة رقم 16 ص: 183 – 202

3. اعتماد مكاتب استشارات مالية مرموقة لإعداد دراسات جدوى بالمشاريع المؤهلة والمستهدفة حسب شروط مرجعية واضحة ومعتمدة من الجهات المعنية.
4. اعتماد صيغ الاستثمار الجديدة التي أجازها مجمع الفقه الإسلامي للمشاريع الوقفية ومنها المشاركة المنتهية بالتمليك، والإجارة، والاستصناع الموازي، وأسلوب البناء والتشغيل والتحويل المعروف بالـ (بي أو تي) والمساهمات في رؤوس أموال الشركات كالأسهم والصكوك وسندات المقارضة.
5. ربط جسور التعاون مع البنوك وصناديق الاستثمار الإسلامية لدعم مشاريع الأوقاف وفي طليعتها البنك الإسلامي للتنمية والصناديق التابعة له مثل صندوق الوقف وصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، وصندوق الأقصى وصندوق التضامن والمصارف العاملة في فلسطين التي يقارب عددها 21 مصرفاً ذات انتشار واسع في المدن الفلسطينية ومنها البنك الوطني الإسلامي في غزة والبنك الإسلامي العربي في رام الله.
6. إنشاء صناديق استثمارية وقفية تديرها البنوك الإسلامية كمضارب ويساهم فيها الآخرون، تستثمر لأغراض متعددة بتعدد جهات البر كالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية كرعاية الأيتام والقصر والأسر الفقيرة والإغاثة الطارئة وتمويل المشاريع الوقفية الصغيرة والمتوسطة.
7. إصدار الأسهم والصكوك والسندات الوقفية لأوقاف القدس والتي من شأنها تمكين أي من الناس المشاركة بالقليل أو الكثير في مشروع معين ينفق ريعه في أوجه خير محددة، وتلغي فكرة أن الوقف محصور بطبقة الأغنياء.

دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية ودعم الأوقاف

إن مصطلح المجتمع المدني يشمل "كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة من دون توسط الدولة"[12] وقد أسهم نظام الوقف الإسلامي في تطوير ومأسسة آليات العمل الخيري بشكل مستقل عن سلطة الدولة وتنظيماتها الإدارية حيث أنشأ العديد من المؤسسات الأهلية والتطوعية التي تميزت بقربها من المستفيدين وقدرتها على الوصول إلى الطبقات الفقيرة والمستضعفة وتقديم الخدمات والمساعدات والاستجابة لاحتياجات المجتمع ورفاهيته بفعالية أجدى وأسرع مما تقدمه أية إدارة حكومية. كما أسهم نظام الوقف في تعزيز أطر التعاون بين الدولة والمجتمع بما يقدمه من خدمات اجتماعية كالتعليم والرعاية الصحية ومحاربة الفقر والمشكلات الناجمة عنه، وقد أشارت دراسة قام بها مركز بيسان للبحوث والإنماء إلى أن 135 مؤسسة أهلية فلسطينية (2.65 في المائة) من حوالي 207 مؤسسات أهلية شملتها العينة، لا تزال تقدم خدمات مختلفة للمجتمع الفلسطيني وفي قطاعات تنموية مختلفة.[13]

ومن المؤسسات الأهلية العاملة في مجال أوقاف القدس الشريف، مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية التي تحمل شعار "القدس في خطر والأقصى في خطر"، والجمعية الخيرية الإسلامية لنصرة الأقصى الشريف للمحافظة على بناء المسجد الأقصى وما حوله وبيوت القدس من التدمير والمحافظة على إسلامية الأقصى، وجمعية الأقصى لرعاية الأوقاف والمقدسات الإسلامية التي تعمل على متابعة قضايا الأوقاف الإسلامية وتحديد أماكنها وإظهار كل أثر إسلامي مطموس للحفاظ عليه وترميمه. ومركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية الذي يهدف لنشر الدراسات والمطبوعات المتعلقة بفلسطين والدفاع عن الحق الشرعي بملكية فلسطين للمسجد الأقصى وسائر الأوقاف الإسلامية، ومؤسسة القدس الدولية التي تضم شخصيات وهيئات عالمية غايتها إنقاذ القدس والمحافظة على هويتها العربية ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، ووكالة بيت مال القدس الشريف المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي والتي تدعم مشاريع الصحة والتعليم والإسكان والحفاظ على التراث الديني والحضاري للقدس الشريف، والصندوقين

[12] أ.د. عودة الجيوسي المدير الأقليمي للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة لمنطقة غرب آسيا مقال بعنوان "الوقف البيئ ودوره في التنمية المستدامة"
[13] مركز بيسان للبحوث والإنماء في رام الله بفلسطين: دراسة بعنوان "احتياجات وأولويات الفقراء" سنة 2000

اللذين أنشئا بقرار القمة العربية في مؤتمر القاهرة الاستثنائي عام 2000م باسم صندوق انتفاضة القدس برأسمال يبلغ 200 مليون دولار أمريكي لمساعدة عائلات الشهداء الفلسطينيين، وصندوق الأقصى الذي يبلغ رأسماله 800 مليون دولار أمريكي لتنفيذ مشاريع في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لخدمة الشعب الفلسطيني.

وقد قام صندوق الأقصى منذ إنشائه وحتى 2013 وبمساهمات من الصناديق العربية والإسلامية بتنفيذ مشاريع تنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية تزيد عن 1,8 مليار دولار أمريكي تركزت على بناء المساكن ومشاريع البنية التحتية من شبكات الطرق وإعادة تأهيل شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي ومشاريع خاصة بقطاعي الصحة والتعليم حيث شملت المشاريع الخاصة بالقطاع الصحي بناء مستشفيات ومراكز وعيادات طبية في مختلف المناطق الفلسطينية،كما وأن للصندق خطة عمل لتنفيذ مشاريع حيوية للأعوام 2014 – 2016 تقدر 500 مليون دلار.

أما المشاريع الزراعية التي مولها صندوق الأقصى على مدار السنوات العشر الماضية فقد بلغت 50 مليون دولار شملت استصلاح الأراضي وحفر آبار مياه الري وتوفير المستلزمات الزراعية من ماكينات ومعدات وغيرها من مستلزمات التنمية الزراعية. كما تم خلال هذه الفترة تنفيذ مجموعة من المشاريع التي تخدم النشاط الصناعي والتجاري بقيمة 30 مليون دولار شملت التأهيل الصناعي وترويج التجارة وتعزيز قدرات القطاع الخاص.

كما أطلق الصندوق في عام 2007 برنامج التمكين الاقتصادي الذي يهدف إلى معالجة مشاكل الفقر من خلال توفير فرص عمل للعائلات الفقيرة، وعلى مدار السنوات الثلاث الماضية من عمر المشروع

وصل عدد الأسر التي استفادت من البرنامج إلى 1700 أسرة، وقد بلغ حجم التمويل الذي وفره صندوق الأقصى بمشاركة الصناديق العربية والإسلامية لهذا البرنامج بحدود 45 مليون دولار. [14]

خطة العمل

يجب أن تحظى خطة العمل بإلتزام جميع الجهات الفلسطينية والشريكة في تنفيذ الخطط والبرامج المعتمدة لتحقيق أهداف الإستراتجية في فترة زمنية معلومة. وتتكون خطة العمل من مجموعة من الملفات والخطط التشغيلية ابتداء من تهيئة المناخ المساعد وحشد الإمكانات وتوظيف القدرات ووضع الخطط التطويرية لعمليات البناء والإصلاح والصيانة والخطة التمويلية ووضع الموازنات وتعبئة الموارد المالية والخطة التنفيذية لتطبيق كافة البرامج. وفيما يلي عرض لأهم البرامج والمشاريع الرامية لتحقيق أهداف الأستراتيجية:

- **برامج التوعية بقطاع الأوقاف الذي يهدف إلى ترسيخ الثقة بالوقف فكراً وممارسة ومنها:**
  - إقامة المؤتمرات والندوات وحلقات التدريب ونشر ثقافة الوقف وتبادل الخبرات والتجارب.
  - الحث على الوقف والدعوة المستمرة له واتخاذ كل ما من شأنه العمل على تشجيع وقف الأموال على جهات البر وتوسيع نطاق الأوقاف لخدمة المجتمع.
  - تحديث فكرة الوقف لخدمة المجتمع وطرح نماذج من الوقف المجتمعي لأعمال البر والتنمية.

- **برامج الدعم الفني وتعزيز القدرات:**
  - برنامج تطوير التشريعات الناظمة والقوانين المحفزة للإستثمار.
  - برنامج بناء الكوادر المؤهلة والقدرات
  - برنامج العمل المؤسسي لخدمات النظارة على الأوقاف.

[14] التقرير السنوي الحادي عشر لصندوق الأقصى 2010 – 2011 (البك الإسلامي للتنمية)

- برنامج التعاون وتعزيز التواصل مع شركاء إستراتيجيين من الشركات ومؤسسات المجتمع المدني والمتبرعين أفراداً ومؤسسات.
- برنامج تحسين وتسريع الإجراءات المتعلقة ببيئة الأعمال والاستثمار.
- برنامج تطوير النظم واللوائح والإجراءات الإدارية والمالية.

- **برامج الاستثمار وتنامي الريع:**
  - برنامج تحفيز الاستثمار في قطاع الأوقاف الفلسطيني.
  - برنامج الاستثمار في المشاريع والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية
  - تبويب المشاريع الاستثماريه المدرجة بما يتناسب مع أولوياتها وتوفر ميزانياتها.
  - برنامج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

- **برامج التمويل وتعبئة الموارد**
  - طرح وتطوير نماذج الوقف الجماعي الهادف للخير والتنمية بما فيها الصكوك الوقفية وصكوك الانتفاع وسندات المقارضة وصناديق التمويل الجماعي مثل الصناديق الوقفية المشتركة وصناديق الاستجابة الإنسانية وصناديق الطوارئ وغيرها من الأدوات التي تتفق مع الشريعة الإسلامية لحشد وتعبئة الموارد المالية.
  - اعتماد اساليب وصيغ تمويل شرعية حديثة كأسلوب المضاربة بين الأوقاف والممولين، والمشاركة المتناقصة وأسلوب البناء والتشغيل والتحويل.
  - برنامج حملات جمع التبرعات والهبات والكفالات والتعهدات لصالح أوقاف بيت المقدس.
  - حث البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية على تخصيص جزء من حساب تطهير الأرباح لأعمال الترميم والصيانة.

- **برامج الإدارة**

  - برنامج صيانة وترميم وإعادة تأهيل وتثمير الأوقاف القائمة المتوهنة.
  - برنامج صرف عوائد الأوقاف في المصارف التي حددها الواقفون والإشراف عليها.
  - برنامج المتابعة والتقييم الدوري وفق معايير تنفيذ تضمن الجودة الشاملة للأداء.
  - التخطيط والعمل على استعادة الضائع والمغتصب من أصول الأوقاف.

الأثر التنموي والمخرجات

إن أمثلة الاستثمار في مجال الأوقاف وأثرها التنموي ونتائجها الإيجابية حول العالم كثيرة. وقد أعطت تجارب عدد من الدول مثل الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية وتركيا وماليزيا طرقاً وأساليب ونماذج عملية لإخراج هذا الأثر وتسريع نتائجه. ولأن موضوع الأوقاف بالقدس الشريف يرتبط بعوامل ومعطيات مُتعددة، فإن الاستثمار المنشود لأعيان الأوقاف في القس يتطلب إعداداً مُتكاملاً للعوامل والمعطيات المطلوبة وأن يُحاط بقدر كبير من اهتمام والتزام كافة الأطراف ذات العلاقة ليصبح قادراً على الإسهام في تنمية المدينة المقدسة بما يحفظ مكانتها وتعزيز دورها كملتقى للحضارات الإنسانية. ومن المخرجات الإيجابية التي يمكن أن تنجم عن استراتيجية تنمية وتثمير الأوقاف ما يلي:

- **الأثر الديني:**

  - إحياء سنة الوقف وإخراجها بثوب عصري بكافة أنشطتها ومصارفها.
  - إثارة الوازع الديني بين الأفراد وكسب ثقة المؤسسات للمشاركة في إنشاء أوقاف جديدة داخل فلسطين وخارجها يعود ريعها للأغراض تلبي حاجات المجتمع الفلسطيني.
  - إيجاد الأطر التشريعية والقانونية والإشرافية للبناء المؤسسي القوي لمؤسسة الوقف.

- تحسين وزيادة الموارد المتاحة لمشاريع الأوقاف.
- المحافظة على أعيان الأوقاف وانقاذ واسترداد الأوقاف التي تم اغتصابها من سلطات الاحتلال وإعادة الطابع الإسلامي العربي لها

- **الأثر الاجتماعي**

- ان قطاع الأوقاف القائم على التطوعية والاستقلال يساهم في تثبيت أركان المواطنة الفعالة والمشاركة العاملة على مبدأ التعاون بين طبقات المجتمع من اجل الصالح العام.
- تحسين الدخل المقدم للقطاع الاجتماعي وتحسين توزيع الدخل والثروات.
- وضع قطاع الأوقاف ضمن سياسة الدولة التنموية لمكافحة الفقر والتنمية البشرية وبناء القدرات.
- إقامة مشاريع صغيرة يستفيد من مداخيلها ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم لتمكينهم من الاعتماد على أنفسهم وتوفير دخل ثابت للحد من تداعيات الظروف المعيشية الصعبة في الأراضي الفلسطينية.
- زيادة استفادة الفقراء من مشاريع التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.
- تثبيت المواطن الفلسطيني على أرضه وإعادة بناء واعمار وترميم البيوت التي دمرها الاحتلال لإفشال مشروع الامتلاك الرامي إلى تغيير الطابع الديني والتاريخي والديموغرافي لأرض فلسطين.
- زيادة الموارد المتاحة للمشاريع التنموية الاجتماعية.

- **الأثر الاقتصادي**

- إضافة قطاع الأوقاف ضمن الأجندة التنموية للدولة وزيادة مساهمته في الناتج القومي وتقليل الاعتماد على المعونات الخارجية
- تقديم الخدمات المالية والاستثمارية التي تستهدف تطوير وتثمير موجودات الوقف الثابتة والمنقولة في صورة منتجات عصرية وتثمير الممتلكات الوقفية وزيادة إيراداتها وعوائدها.

- تطوير مؤسسات الأوقاف الاستثمارية التي من شأنها دمج الأوقاف في أسواق المال وتوسيع رقعة صناعة الخدمات المالية الإسلامية.
- جذب أموال الشركات ومساهمتهم في توفير الموارد اللازمة لبرامج الأوقاف كمسؤولية اجتماعية.
- تحقيق أرباح للبنوك والمؤسسات المالية المساهمة.

الخاتمة والتوصيات

أن فلسطين جزء من الأمة العربية والإسلامية جغرافياً وتاريخياً وحضارياً وبالتالي فأن الأوقاف الإسلامية في فلسطين هي أوقاف أمة واحدة لقوله تعالى ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَاْ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء:92]، وهذا يعني أن مسؤولية الأوقاف الفلسطينية هي مسئولية الأمة كلها. وتكاد مدينة القدس وسائر المدن القديمة أن تكون كلها وقفيات بمقداساتها وأراضيها ومبانيها وهنا لا يسعني إلا أن أردد ما قاله سماحة الشيخ عكرمة صبري خطيب المسجد الأقصى ومفتي الديار الفلسطينية الأسبق وعالم الشريعة المعروف:" إن فلسطين من نهرها إلى بحرها ومن شمالها إلى جنوبها وقف إسلامي في رقبة المسلمين جميعاً وعلى الأمة أن تحافظ على هذا الوقف".[15]

وفي ظل الاحتلال الإسرائيلي أصبحت هذه الأوقاف ثروة متناقصة لما يلحق بها من سلب ونهب وانتهاك وعجز في التصدي لمشروعات السطوة الإسرائيلية وسياسة التهويد، وهذا الوضع يستوجب إستراتيجية متكاملة تتضافر فيها كافة الجهود من الحكومة الفلسطينية والدول العربية والإسلامية ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية والأفراد. والوقت لم يعد يحتمل التأخير في اتخاذ موقف موحد وجاد من كافة الأطراف لوقف المشروع الإسرائيلي، وأي تحرك في هذا الاتجاه يعتمد بشكل كبير على الجانب المادي ويتطلب دعوة جادة لمساهمة رأس المال الإسلامي والعربي حيث أن الإمكانيات المحدودة والموارد الضئيلة

[15] حوار صحفي مع سماحة الشيخ عكرمة صبري : صحيفة الجريدة الكويتية 1431/9/27

لمؤسسات الأوقاف الفلسطينية تجعلها غير قادرة أن تعمل بمفردها على استرداد ما اغتصب أو الحفاظ على ما بقي من ممتلكات وإعادة تأهيلها وتثميرها.

ويتم تحديد ملامح إستراتيجية الاستثمار في مجال الأوقاف وفرص نجاحها بالتنسيق والتعاون المباشر مع الشركاء والأطراف المعنية. وتدرج المشاريع المراد تحقيقها والقابلة للإعتماد والتنفيذ، وتحدد أولوياتها وتقييم جدواها الاقتصادية التي تضمن للمستثمرين عائداً يناسب مساهمتهم وجهدهم ورجائهم، وتراعي عامل التأثيرات الخارجية والضغوطات المحيطة وانعكاسات المخاطر المحتملة وغير المتوقعة على المشروع في المستقبل. وتوزع الأنشطة والأدوار حسب القدرات الحقيقية للشركاء والمساهمين. وتمّكن هذه الإستراتجية، من توفير إطار متناسق للتخطيط وللتصرّف المنهجي وتهدف إلى إحداث تغييرات تؤدي إلى التخلص التدريجي من التبعية الإسرائيلية وتجعل هذا القطاع قادراً على الاستقلال بذاته ورائداً في التنمية المستدامة للاقتصاد الفلسطيني.

وفي ضوء ما أسفرت عنه هذه الدراسة تلحق التوصيات ما يلي:

1- العمل بقرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي بدعوة الدول العربية والإسلامية والهيئات والمؤسسات المعنية بشؤون الأوقاف، وكذلك المنظمات العالمية المتخصصة إلى تحمل مسؤوليتها نحو الأوقاف في فلسطين بصورة عامة، وفي القدس الشريف بصورة خاصة، وحمايتها وبذل الجهود للحفاظ على معالمها، والدعوة إلى تنميتها لتتمكن من تحقيق أهدافها وأداء رسالتها. [16]

2- حصر كافة الوثائق والبيانات والمعلومات الخاصة بالممتلكات الوقفية المغتصبة والمتحررة تمهيداً للسيطرة المباشرة عليها وتطويرها وإدارتها.

3- إنشاء صندوق وقفي خاص تساهم فيه الدول العربية والإسلامية والبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لتمويل تكاليف استرداد الأراضي والمباني التي تمت تصفيتها على يد "لجان الأمناء"

[16] قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم 140/(15/6) في دورته الخامسة عشر بمسقط، سلطنة عمان 14-19 المحرم 1425هـ (6-11 آذار (مارس) 2004م)

وترميمها وإعادة طابعها الإسلامي واستبدال الأوقاف التي تتعذر إعادتها إلى سابق عهدها بأراض أخرى يتم وقفها بنفس الشروط .

4- إنشاء صناديق وقفية خاصة تكون بمثابة أوقاف خيرية تجمع فيها التبرعات لأغراض محددة تتفق مع رغبات الواقفين كالتعليم والرعاية الصحية والإسكان وتمويل المشاريع بالغة الصغر وصناديق لأوقاف النقود تستثمر أموالها ويصرف من ريعها.

5- تشجيع مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في قطاع الأوقاف بصياغة سياسات وحوافز تحقق استغلال جميع الطاقات والموارد البشرية المتاحة في فلسطين.

6- قيام وزارة الأوقاف ومؤسسات السلطة بتصميم برامج ومشاريع تهدف لاستثمار وتطوير الأراضي الوقفية بمشاركة القطاع الخاص.

7- إقامة شراكات إستراتيجية فعالة وعلاقات تعاون متينة تربط بين وزارة الأوقاف والجمعيات الخيرية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني والبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في فلسطين وخارجها على أساس برامج واضحة وقابلة للتحقيق تهدف لتطوير وتنمية قطاع الأوقاف في طابعه الإسلامي ومحيطه العربي وربطه بالاقتصاد الفلسطيني لإخراجه من دائرة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

المراجع

(القطاع الثالث والفرص السانحة رؤية مستقبلية) للباحث المتخصص في شؤون العمل الخيري والوقفي الدكتور محمد بن عبدالله السلومي

دور الوقف في التنمية. د. عبد العزيز الدوري، بحث منشور بمجلة)المستقبل العربي) عدد 121، 7/1997 بيروت.

"الصكوك الوقفية ودورها في التنمية" أ.د. كمال حطاب – بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثاني للأوقاف في جامعة أم القرى 2006/12/10

قحف، منذر " الدور الاقتصادي لنظام الوقف الإسلامي في تنمية المجتمع المدني مع نظرة خاصة للدول العربية شرق المتوسط" ورقة مقدمة لندوة نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت ديسمبر 2001

كتاب - الشيخ يوسف القرضاوي – القدس قضية كل مسلم

فتحي فوراني : مقال بعنوان "الأوقاف والمقدسات الإسلامية في إسرائيل.

حمود، سامي حسن, "الأدوات التمويلية الإسلامية للشركات المساهمة" المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي االتنمية (جدة) ص 66

الأمين، حسن عبد الله، "إدارة وتثمير ممتلكات الأوقاف، بحث مقدم إلى ندوة رقم 16 في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية (جدة) ص 9

د. السيد، عبد الملك أحمد "الدور الاجتماعي للوقف" بحث مقدم إلى ندوة رقم 16 في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية (جدة) ص 227

مقداد، محمد إبراهيم و حلس، سالم عبد الله ، "دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين" مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية المجلد الثالث عشر -العدد الأول، ص :239-261) ، يناير 2005 م الجامعة الإسلامية - غزة

Beshara B. Doumani "Palestinian Court Records: A source for socioeconomic history" MESA Bulletin 1985

The Underpinnings of the Future Palestinian State: Sustainable Growth and Institutions , Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee
September 21, 2010

Benevisti M (1998) "City of Stone: The hidden history of Jerusalem" University of California Press, Berkeley) – (2000) Sacred landscape: The buried history of the Holy Land since 1948 (University of California Press, Berkeley)

Michael Dember, "The Israeli Policies toward the Islamic Waqf in Palestine in 1948-1988" (Beirut, The Palestinian Establishment, 1994),

www.aljazeera.net/NR/exeres/05F6D80A-7F53-41B8-9690-00EAC8D1968D.htm

www.foraqsa.com/content/men/aqsa_foundation/file.htm مؤسسة الأقصى لأعمار المقدسات الإسلامية